

أوضح معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور حمود بن عبدالعزيز البدر في تصريح صحافي أن المجلس قام بدراسة تقرير لجنة الخدمات والمرافق العامة والبيئة حول مشكلة الإسكان حيث توصل لاتخاذ القرارات الآتية المكونة من تسعة بنود رئيسية يحتوي كل بند على عدد من الأهداف التي يسعى كل منها الى تحقيق الاستراتيجية المراد الوصول اليها وهي :

أولاً : الإسراع في إعادة الاستراتيجية الوطنية الشاملة (التصليلية) للإسكان ضمن الجدول الزمني المحدد مع الأخذ في الحسبان النمو السكاني والفئات السكانية والظروف الاجتماعية والاقتصادية مع وضع اليات للتنفيذ مع توفير الدعم اللازم لها ، وقد صوت على القرار 81 عضواً.

ثانياً : اصدار التشريعات التنظيمية التالية وتحديثها للزاماً لحل مشكلة الإسكان على المديين القصير والبعيد من خلال :

- نظام للتمويل العقاري يتضمن تنظيم العلاقة بين الجهات الممولة والمستفيدين وضمان حقوق جميع الاطراف .
- تشجيع قيام مؤسسات وشركات مالية وبنوك متخصصة في التمويل والرهن العقاري ومساندتها .
- تشجيع البنوك المحلية في تسهيل عمليات التمويل الانشاء المساكن وخاصة للمواطنين ذوي الدخل المحدود .
- نظام الرهن العقاري لتنظيم اجراءات الرهن العقاري للجهات الممولة .
- نظام جباية الزكاة على الاراضي المعدة كعروض للتجارة .
- تحديث وتطوير نظام صندوق التنمية العقاري ودعمه مع ايجاد اليه في تحصيل القروض .
- وضع لائحة تنظيمية لاستئجار الوحدات السكنية تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر لضمان حقوق الطرفين .

وقد صوت على القرار 80 عضواً .

ثالثاً : تطوير اليه منح الاراضي وايصال الخدمات لها وتأهيل الاحياء القديمة من خلال :

1. ايقاف منح وتطبيق منح الاراضي الكبيرة واقتصار منح الاراضي السكنية للمواطنين طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 153 وتاريخ 1407/7/19 هـ .
 2. تطوير المخططات الحكومية المخصصة لمنح المواطنين واعطاء اولية لتوفير الخدمات اللازمة لها مع وضع اليات لمشاركة القطاع الخاص .
 3. إعادة تأهيل الاحياء الشعبية والعشوائية والمساكن القديمة والمتدهورة وتطويرها ووضع اليه لمشاركة القطاع الخاص .
 4. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في توفير الخدمات والمرافق العامة في المخططات غير المخدومة وضمان مردود مناسب لهذه الاستثمارات .
 5. وضع لائحة تنظيمية للمساهمات العقارية للحد من المضاربات العقارية .
- وصوت على هذا 82 عضواً .

رابعاً : تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية في برنامج الإسكان من خلال السياسات التالية :

1. تشجيع شركات القطاع الخاص والشركات المساهمة وخاصة التي تساهم فيها الحكومة والهيئات شبه الحكومية بمنح قروض سكنية بدون فوائد لمنتهيها أو اقامة مجمعات سكنية خاصة بها .
2. تشجيع الجمعيات والمؤسسات الخيرية على توسيع اعمالها في دعم تملك المساكن للمواطنين من ذوي الدخل المحدود وانشاء المساكن .
3. تشجيع المستثمرين على اقامة المجمعات والاحياء السكنية النموذجية وبيعها باقساط ميسرة .

وصوت على هذا 82 عضوا .

خامسا : العمل على تطوير المفاهيم التي تساعد على خفض تكلفة بناء المساكن لدى المواطنين من خلال :

1. وضع تصاميم ومواصفات للمساكن الاقتصادية قليل التكلفة .
2. اعتماد بدائل مختلفة لمواد البناء المناسبة قليلة التكلفة والتركيز على مواد البناء المحلية .
3. تشجيع تملك الشقق السكنية .
4. تطبيق الهندسة القيمية في مشاريع الاسكان المختلفة .
5. الاهتمام بنقل التقنية ذات الصلة بانشاء المسكن الاقتصادي والمواد والمواصفات وخلافة .
6. تحديث انظمة البناء الخاصة بالوحدات السكنية وتقسيمات الاراضي وتطويرها بما يحقق الاستغلال الامثل للارض .

ووافق على هذا 81 عضوا .

سادسا : تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة بين مختلف مناطق المملكة من خلال السياسات التالية:

1. تفعيل الاستراتيجية العمرانية الوطنية وتوفير الدعم اللازم لذلك .
2. المضي قدما في معالجة مشكلة الفقر واستكمال اعداد الاستراتيجية الشاملة للقضاء على ظاهرة الفقر .
3. رابطة استراتيجية الاسكان بخطة التنمية الثامنة الجاري اعدادها 1425هـ - 1430هـ.
4. ربط استراتيجية الاسكان بنتائج التعداد السكاني .
5. زيادة منح الاراضي والقروض للمدن المتوسطة والصغيرة والقرى والهجر مع تشجيع الهجرة المعاكسة لها .

وحاز القرار على 88 صوتا .

سابعا : تشجيع الجامعات ومراكز الابحاث على اجراء الدراسات والبحوث المتخصصة في مجال الاسكان وبصورة دورة ونشر النتائج للجميع .

وصوت على ذلك 86 عضوا .

ثامنا : وضع الاطار التنظيمي اللازم للتسيق بين مختلف الجهات المعنية بالاسكان لتحقيق التكامل في السياسات التخطيطية والتنفيذية ومتابعة شؤون الاسكان والعقار .

حيث حاز هذا القرار ايضا على 86 عضوا .

تاسعا : انشاء مركز معلومات متخصص بشؤون العقار والمساكن يهتم بما يلي :

أ. انشاء قواعد معلومات سكانية وعقارية .

ب. استحداث مؤشر لاسعار الاراضي والعقارات يسهم في وضوح سوق الاسكان وشفافيته .

ت. ربط جميع الجهات المعنية بشؤون الاسكان بالمركز وتبادل المعلومات ونشرها .

ث. الاستفادة من تقنية المعلومات وانشاء مواقع على شبكة الانترنت واطاحة المعلومات للجميع مع تحديثها درويا .

واختتم الامين العام تصريحه مشيرا على ان هذه الجلسة الاخيرة قبل بدء اعضاء المجلس اجازتهم السنوية البالغ قدرها (15 يوما)

تبدأ من الاول من برج الاسد الموافق 1425/6/3هـ.